

التَّيْبَانُ فِي بَيَانِ الْفَرْقِ بَيْنَ التَّخْلِ فِي الْفُلُوتِ (الصَّحْرَاءِ) وَالْبَنِيَانِ

د. نوال بنت مناور المطيري
جامعة الدمام - كلية الآداب
المملكة العربية السعودية

مقدمة

الحمد لله نستعينه ونستهديه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له ، واشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله.

أهمية الموضوع:

(فإن استقبال القبلة من شروط صحة الصلاة قال تعالى:) قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ^(١)

وجاءت في السنة أحاديث كثيرة تدلُّ على استقبال القبلة نذكر منها ما رواه البخاري عن عبد الله بن عمر قال: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ: بَيْنَمَا النَّاسُ بِقُبَاءٍ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ، إِذْ جَاءَهُمْ آتٌ، فَقَالَ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ أَنْزَلَ عَلَيْهِ اللَّيْلَةَ قُرْآنًا، وَقَدْ أَمَرَ أَنْ يَسْتَقْبَلَ الْكَعْبَةَ، فَاسْتَقْبَلُوهَا، وَكَانَتْ وُجُوهُهُمْ إِلَى الشَّامِ، فَاسْتَدَارُوا إِلَى الْكَعْبَةِ» ^(٢).

فمن هذه الأهمية والتعظيم للكبّة ، جاءت أهمية استقبال القبلة واستدبارها في التخلي، فرأيت أن أبحث في هذا الموضوع فاخترت له عنوان : (التَّيْبَانُ فِي بَيَانِ الْفَرْقِ بَيْنَ التَّخْلِ فِي الْفُلُوتِ (الصَّحْرَاءِ) وَالْبَنِيَانِ).

أسباب اختيار الموضوع:

بعد أن بيّنا أهمية الموضوع فإنّني أجمل أسباب اختيار الموضوع في النقاط الآتية:
أولاً : التّقدم المعماري في هندسة المباني والتّقن فيه دون مراعاة حكم استقبال القبلة واستدبارها في التّخلي .

ثانياً: جمع الموضوع في بحث مستقل ليسهل الاطلاع عليه، والاستفادة منه .
خطة البحث:

يشتمل علي مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة .
المقدمة:

أهمية الموضوع .

أسباب اختيار الموضوع.

المبحث الأول: (التعريف بمصطلحات البحث).

وفية مطلبان.

المطلب الأول : تعريف الفلوات ، الصحراء ، البنيان، التخلي .

المطلب الثاني : الفرق بين الصحراء والبنيان.

المبحث الثاني : حكم استقبال القبلة واستدبارها في التّخلي وفيه ثلاثة مطالب.

المطلب الأول : أقوال العلماء في استقبال القبلة، واستدبارها في التّخلي.

المطلب الثاني : الأدلة .

المطلب الثالث : القول الرّاجح والمختار .

المبحث الثالث : الحكمة في النهي عن استقبال القبلة واستدبارها أثناء التّخلي مع ذكر بعض الآداب وفيه مطلبان .

المطلب الأول : الحكمة في النهي عن استقبال القبلة واستدبارها أثناء التّخلي .

المطلب الثاني : بعض آداب قضاء الحاجة .

الخاتمة : أهم النتائج .

المطلب الثاني :

الفرق بين الصحراء والبنيان .

كما بيّنا في تعريف مصطلحات البحث تعريف كلاً من الصحراء والبنيان فمن خلال هذه التعريفات يتبيّن لنا الفرق جلياً بين الصحراء والبنيان .

فإن الصحراء هي الأرض الفضاء الواسعة التي يندر فيها الماء والنبات والبنيان، أمّا البنيان من بنى الشيء أي أقام جداره ونحوه ، والمبني ما بُني عليه المباني وهو عكس الصحراء .

وهنا لا بدّ أن نشير إلى الفقهاء القائلين بالتفريق بين الصحراء والبنيان حيث لا فرق عندهم في السائر بين الجدار والدّابة وكثير الرمل ونحوه فكلّه يُعدّ من البنيان .

وقال بعض الفقهاء إن الفرق بين الصحراء والبنيان هو أن الصحراء هي موضوع صلاة الملائكة والناس فوجب احترامهم وعدم مواجهتهم بالاستقبال والاستدبار عند التّخلي وأيضاً قيل: إنّ سبب الفرق هو أنّ العرب كانوا يخرجون لقضاء الحاجة في الصحاري ، ولم يكن عليهم ضرورة في أن يتحرّفوا عن جهة القبلة شرقاً أو غرباً وهذا بخلاف المنازل لأنّها متضايقة ولا يمكن فيها التّحريف ما يمكن في الصحراء .

المبحث الأول

التعريف بمصطلحات البحث .

المطلب الأول :

تعريف الفلوات والصحراء ، والبنيان والتّخلي .

تعريف الفلوات :

مأخوذة من الفلاة وهي الأرض الواسعة المقفرة وتجمع على فلاة فلوات. (٢)

تعريف الصحراء :

هي أرض فضاء واسعة نادرة الماء ، لا نبات فيها وتجمع على الصّحاري. (١)

تعريف البنيان :

من بنى الشيء . بناءً وبنياناً: إذا أقام جداره ونحوه ويقال : بنى بزوجته : أي دخل عليها ، والبنيان هو ما يبنى. (٥)

تعريف التّخلي :

مأخوذ من (خلا) المكان والإناء ، خُلُوّاً وخلاءً فرغ ممّا به ، ويقال: خلاء فلان من الذّمّ وهو منه خلاءً وأخلى المكان والإناء ، وغيرهما جعله خالياً.

المبحث الثاني

حكم استقبال القبلة، واستدبارها في التخلي

المطلب الأول:

أقول العلماء في استقبال القبلة، واستدبارها في التخلي.

لقد اختلف العلماء في حكم استقبال القبلة واستدبارها حال قضاء الحاجة إلى سبعة أقول وهي كالآتي:

القول الأول:

يحرم استقبال القبلة واستدبارها مطلقاً وهو المشهور عن الحنفية^(٧) ورجحه ابن العربي من المالكية^(٨) ورواية عن أحمد^(٩) واختاره ابن حزم.^(١٠)

وهو أيضاً قول أبي أيوب الأنصاري ، وأبي هريرة ، ابن مسعود ومجاهد وإبراهيم والنخعي ، والنووي ، أبي ثور ، وعطاء ، والأوزاعي وغيرهم.

القول الثاني:

يجوز استقبال القبلة واستدبارها مطلقاً وهو قول عائشة رضي الله عنها ، وعروة ، وربيعه ، وداود.^(١١)

القول الثالث :

يحرم استقبال القبلة واستدبارها في الصحراء ويجوز في البنيان ونحوه وهو مذهب المالكية^(١٢) والشافعية^(١٣) والحنابلة^(١٤) وهذا القول نسبته الحافظ في الفتح إلى الجمهور واختاره البخاري في صحيحه^(١٥).

القول الرابع :

يكره استقبال القبلة واستدبارها.

القول الخامس :

يحرم الاستقبال والاستدبار في الصحراء والبنيان ، ويحل الاستدبار فيهما ، وهو رواية عن أبي حنيفة وأحمد.^(١٦)

القول السادس:

يجوز الاستدبار في البنيان فقط وهو وجه مذهب الحنابلة.^(١٧)

القول السابع :

إن التحريم مختص بأهل المدينة، ومن كان علي ستمها ، أمّا من كانت قبلته في جهة المشرق، أو المغرب فيجوز له الاستقبال والاستدبار مطلقاً.

المطلب الثاني

الأدلة

أولاً : دليل من قال بالتحريم مطلقاً في الصحراء والبنيان:

الدليل الأول :

ما رواه البخاري عن أبي أيوب، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إِذَا أَتَيْتُمُ الْغَائِطَ فَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ، وَلَا تَسْتَدْبِرُوهَا بِبَوْلٍ وَلَا غَائِطٍ، وَلَكِنْ شَرِّقُوا أَوْ غَرِّبُوا» قَالَ أَبُو أَيُّوبَ: " فَقَدِمْنَا الشَّامَ فَوَجَدْنَا مَرَا حِيضَ قَدْ بُنِيَ قَبْلَ الْقِبْلَةِ، فَتَنَحَرَفُ عَنْهَا وَتَسْتَغْفِرُ اللَّهَ. »^(١٨)

وجه الاستدلال:

أن النهي عن استقبال القبلة واستدبارها مطلق فيشمل ما إذا كان في الصحراء، أو في البنيان، وهو الذي فهمه أبو أيوب راوي الحديث رضي الله عنه ، فإن كان ينحرف عن القبلة في المرحاض، وهو يستغفر الله ، لأنه اعتبر ذلك ذنباً لمن فعله ، ومشروع للمسلم أن يستغفر الله إذا رأى كثرة المعاصي حتى لا تشمل عقوبة عامة وغضب من

الدليل السادس :

أَنَّ الْعِلَّةَ فِي النَّصِّ تَكْرِيمَ الْقِبْلَةِ، وَلِذَلِكَ قَالَ : (فَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ)، وهذا موجود في الصحارى والبنيان ، ولو كان مجرد الحائل كافياً لجاز في الصحارى لوجود الجبال والأشجار بيننا وبين الكعبة .

أما جهة القبلة فلا حائل بيننا وبينها قال ابن العربي ظاهر الأحاديث يقتضي الحرمة إنما هي للقبلة ، لقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (لا تستقبلوا القبلة فذكرها بلفظها فأضاف الاحترام لها) .

ثانياً : دليل من قال بالجواز مطلقاً :

الدليل الأول :

الأصل الحل فلا يجوز المنع إلا بدليل ، لا معارض له وقد نظرنا الأدلة ، فإذا هي متعارضة ، فلم يجب العمل بشيء منها ، فرجعنا إلى الأصل وهو الحل ^(٢١) لأن الأصل في الأشياء الإباحة .

الدليل الثاني :

ما جاء عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَنْهَانَا أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ أَوْ نَسْتَدْبِرَهَا بِفُرُوجِنَا إِذَا أَهْرَقْنَا الْمَاءَ»، قَالَ: «ثُمَّ رَأَيْتُهُ قَبْلَ مَوْتِهِ بِعَامٍ يَبُولُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ» ^(٢٢) .

لا يعتبر هذا الحديث مخالفاً لحديث أبي أيوب وسلمان وأبي هريرة ، حتى يُضَعَّفَ بذلك ، بل هو موافقاً لهما في كونه نهى عن استقبال القبلة أولاً ، ولكنه زاد إن الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رآه يفعل ذلك ، ومخرج الحديث ليس واحداً حتى يُقال بشذوذه .

وقد أجيب عنه بأجوبة منها :

أنه حكاية فعل للرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فلا يُقدَّم على القول ، ولا يعارضه أيضاً ، فيحتمل أن

الله قال تعالى: (وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ) ^(١٨) .

الدليل الثاني :

ما رواه مسلم في صحيحه عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا جَلَسَ أَحَدُكُمْ عَلَى حَاجَتِهِ، فَلَا يَسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ، وَلَا يَسْتَدْبِرَهَا» ^(٢٠) .

وجه الاستدلال :

لم يستثن الحديث من ذلك شيئاً ، فوجب أن يشمل الصحراء والبنيان .

الدليل الثالث :

ما رواه مسلم عن طريق عَنْ طَرِيقِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ سَلْمَانَ، قَالَ: قِيلَ لَهُ: قَدْ عَلِمَكُمْ نَبِيُّكُمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كُلَّ شَيْءٍ حَتَّى الْخُرَاءَةَ قَالَ: فَقَالَ: أَجَلُ «لَقَدْ نَهَانَا أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ لِفَائِطٍ، أَوْ يُولَ، أَوْ أَنْ نَسْتَجِي بِالْيَمِينِ، أَوْ أَنْ نَسْتَجِي بِأَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، أَوْ أَنْ نَسْتَجِي بِرَجِيعٍ أَوْ بِعَظْمٍ» ^(٢١) .

الدليل الرابع :

ما رواه الطبراني عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : " مَنْ لَمْ يَسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ وَلَمْ يَسْتَدْبِرَهَا فِي الْفَائِطِ - كُتِبَتْ لَهُ حَسَنَةٌ، وَمُحِي عَنْهُ سَيِّئَةٌ " ^(٢٢) .

الدليل الخامس :

ما رواه احمد عَنْ يَزِيدَ يَعْنِي ابْنَ أَبِي حَبِيبٍ، أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْحَارِثِ الزُّبَيْدِيَّ، يَقُولُ: أَنَا أَوَّلُ مَنْ سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: " لَا يَبُولُ أَحَدُكُمْ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ " وَأَنَا أَوَّلُ مَنْ حَدَّثَ النَّاسَ بِذَلِكَ ^(٢٣) .

الدَّلِيلُ الرَّابِعُ :

استدل بعضهم بما رواه البخاري عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول: (يَقُولُ نَاسٌ: إِذَا قَعَدْتَ لِلْحَاجَةِ تَكُونُ لَكَ، فَلَا تَقْعُدُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ وَلَا بَيْتَ الْمُقَدَّسِ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: وَلَقَدْ رَقِيتُ عَلَى ظَهْرِ بَيْتٍ، "فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَاعًا عَلَى لِبَتَيْنِ مُسْتَقْبِلًا بَيْتَ الْمُقَدَّسِ، لِحَاجَتِهِ".^(٢٨)

وَجْهُ الاسْتِدْلَالِ :

أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ وَاسْتِدْبَارِهَا فَكُونُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْتِدْبَارِ الْقِبْلَةِ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ، وَحَدِيثِ جَابِرٍ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ اسْتِقْبَالِهَا فَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ النَّهْيَ عَنِ الاسْتِقْبَالِ، وَالِاسْتِدْبَارِ مَنْسُوخٌ، وَأَنَّ الاسْتِقْبَالَ وَالِاسْتِدْبَارَ كِلَاهُمَا جَائِزٌ.

وَنُوزِعُ هَذَا الاسْتِدْلَالَ بِمَا يَلِي :

أَمَّا الْقَائِلُونَ بِتَحْرِيمِ الاسْتِقْبَالِ وَالِاسْتِدْبَارِ، فَأَجَابُوا عَنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ بِمَا يَلِي :

١ / يَحْتَمِلُ أَنَّ يَكُونُ فِعْلُ ابْنِ عُمَرَ قَبْلَ النَّهْيِ عَنِ اسْتِدْبَارِ الْقِبْلَةِ ؛ لِأَنَّهُ عَلَى الْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ.

٢ / إِنَّ حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ فِعْلٌ، وَأَحَادِيثُ النَّهْيِ قَوْلٌ ؛ وَالْقَوْلُ مُقَدَّمٌ عَلَى الْفِعْلِ ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ قَدْ يَكُونُ فِعْلُهُ مُقَدَّرًا أَوْ نَاسِيًا بِخِلَافِ الْقَوْلِ ، وَقَدْ يَكُونُ الْفِعْلُ خَاصًّا بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

الْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ :

أَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْعِذْرِ وَالنِّسْيَانِ ، وَكَوْنُهُ خَاصًّا بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَبَقَ الْجَوَابَ عَلَيْهِ .

٣ / إِنَّمَا لَوْ أَخَذْنَا بِهِ لَكَانَ لَيْسَ فِيهِ إِلَّا جَوَازُ الاسْتِدْبَارِ ، وَلَيْسَ فِيهِ جَوَازُ الاسْتِقْبَالِ ، وَهَذَا الْقَوْلُ بِنَاءً عَلَى أَنَّ حَدِيثَ جَابِرٍ لَمْ يَثْبُتْ عِنْدَهُمْ

يَكُونُ خَاصًّا بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَالْقَوْلُ تَشْرِيعُ الْأُمَّةِ ، وَهَذَا الْإِحْتِمَالُ ضَعِيفٌ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ النَّاسِيَّ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا)^(٢٩) وَحَتَّى يَأْتِيَ دَلِيلٌ صَحِيحٌ صَرِيحٌ بِأَنَّ ذَلِكَ خَاصٌّ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقِيلَ : يَحْتَمِلُ أَنَّ فِعْلَهُ لِبَيَانِ الْجَوَازِ، وَلِبَيَانِ أَنَّ النَّهْيَ لَيْسَ لِلتَّحْرِيمِ وَإِنَّمَا هُوَ الْكَرَاهَةُ فَقَطْ ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي يَتِمَاشَى مَعَ الْقَوَاعِدِ.

وَقِيلَ : يَحْتَمِلُ أَنَّهُ كَانَ يَبُولُ إِلَى سَاتِرٍ ، وَلَا يَتَعَيَّنُ السَّاتِرُ أَنَّ يَكُونُ بِنَاءً ، لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْمَعْنَى مِنَ حَالَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِمَبَالِغَتِهِ فِي التَّسْتَرِّ ، وَلَا فَرْقَ فِي السَّاتِرِ بَيْنَ الْجِدَارِ، وَالرَّايَةِ، وَكُتَيْبِ الرَّمْلِ ، وَنَحْوِهَا.

الدَّلِيلُ الثَّلَاثُ :

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ ذَكَرَ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَوْمٌ يَكْرَهُونَ أَنْ يَسْتَقْبِلُوا بِمُفْزَعِهِمُ الْقِبْلَةَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَعَلَوْهَا اسْتَقْبِلُوا بِمَقْعَدِي الْقِبْلَةَ^(٣٠) قَالَ ابْنُ حَزْمٍ: حَدِيثُ عَائِشَةَ سَاقِطٌ ؛ لِأَنَّ رَاوِيَهُ خَالِدَ الْحَدَّاءِ ، وَهُوَ ثَقَلٌ، عَنْ خَالِدِ بْنِ أَبِي الصَّلْتِ وَهُوَ مَجْهُولٌ ثُمَّ قَالَ: وَلَوْ صَحَّ لَمَا كَانَ لَهُمْ فِيهِ حُجَّةٌ، لِأَنَّ نَصَهُ بَيْنَ أَنَّهُ إِنَّمَا كَانَ قَبْلَ النَّهْيِ ؛ لِأَنَّ مِنَ الْبَاطِلِ الْمَحَالُ أَنَّ يَكُونُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْهَاهُمْ عَنْ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ بِالْبُولِ وَالْفَائِطِ، ثُمَّ يَنْكُرُ عَلَيْهِمْ طَاعَتَهُ فِي ذَلِكَ ، هَذَا لَا يَظُنُّهُ مُسْلِمٌ ، وَلَا ذُو عَقْلٍ ، وَفِي هَذَا الْخَبَرِ إِنْكَارُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ فَلَوْ صَحَّ لَكَانَ مَنْسُوخًا بِمَا شَكَ.

أو لم يطلّوا عليه.

كان هناك ساتر من جدار، أو غيره مع أنّ حديث جابر ليس فيه ذكر الساتر؛ لكن قالوا: هو المعهود من حالة النبي صلى الله عليه وسلم لمبالغته في التستر حال قضاء الحاجة

قال الحافظ ابن حجر: دلّ حديث ابن عمر علي جواز استدبار القبلة في الأبنية، وحديث جابر علي جواز استقبالها، ولولا ذلك لكان حديث أبي أيوب لا يخص من عموم به حديث ابن عمر إلا جواز الاستدبار فقط، لا يلحق به الاستقبال قياساً؛ لأنّه لا يصحّ إلحاقه به لكونه فوقه. (٢٣)

الدليل الثاني:

ما رواه أبو داود (٢٤) عن مروان الأصفر قال: (رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ أَنَاخَ رَاحِلَتَهُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ، ثُمَّ جَلَسَ يَبُولُ إِلَيْهَا، فَقُلْتُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَلَيْسَ قَدْ نَهَى عَنْ هَذَا؟ (ص: ٤) قَالَ: بَلَى إِنَّمَا نُهِيَ عَنْ ذَلِكَ فِي الْفَضَاءِ، فَإِذَا كَانَ بَيْنَكَ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ شَيْءٌ يَسْتُرُكَ فَلَا بَأْسَ). (٢٥)

وجه الاستدلال:

قالوا إنّ قول ابن عمر: إِنَّمَا نُهِيَ عَنْ هَذَا فِي الْفَضَاءِ يدل على أنّه علم ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم فيكون له حكم الرفع.

وأجيب في ذلك:

هذا القول من ابن عمر يحتمل إنّ يكون قال ذلك فهماً منه للفعل الذي شاهده من النبي صلى الله عليه وسلم ورواه، فكأنّه لما رأى النبي صلى الله عليه وسلم في بيت حفصة مستدبراً للقبلة فهم اختصاص النهي بالبنين، فلا يكون هذا الفهم حجة، ولا يصلح الاستدلال به، خاصة وقد عارضه غيره من الصحابة منهم أبو أيوب؛ فلا يكون حجة وقد خالف الصحابي صحابي آخر،

أمّا القائلون بالتفريق بين الصحراء وغيرها فأجابوا عن حديث ابن عمر بأنّ حديث ابن عمر دليل علي جواز ذلك في البنين، وأنّ المنع مختصّ بالصحراء، لأننا لما رأينا رسول الله صلى الله عليه وسلم استقبال القبلة واستدبرها، استحال أن يأتي صلى الله عليه وسلم ما نهى عنه، علمنا أنّ الحال التي استقبال فيها القبلة واستدبرها، غير الحال الذي نهى عنها، فأنزلنا النهي على ذلك في الصحارى، والرخصة في البيوت؛ لأنّ حديث ابن عمر في البيوت، لم يصح لنا حتّى نجعل أحد الخبرين ناسخاً للآخر؛ لأنّ النسخ يحتاج إلي تاريخ، أو دليل معارض له، ولا سبيل إلى القول بالنسخ ما وجد إلي استعمال الدليلين، والقول بالنسخ إبطال لأحدهما. (٢٦)

دليل من فرق بين الصحراء والبنين:

الدليل الأول:

حملوا حديث أبي أيوب الأنصاري: أنّ النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إِذَا أَتَيْتُمُ الْغَائِطَ فَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ، وَلَا تَسْتَدْبِرُوهَا وَلَكِنْ شَرُّقُوا أَوْ غَرِّبُوا» (٢٧) ومثله حديث ابن عمر رضي الله عنهما: (وَلَقَدْ رَقِيتُ عَلَى ظَهْرِ بَيْتٍ، "فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَاعِدًا عَلَى لَبْنَتَيْنِ مُسْتَقْبِلًا بَيْتَ الْمُقَدَّسِ، لِحَاجَتِهِ" (٢٨) الحديث يدل علي جواز استدبار القبلة إذا كان ذلك في البنين. وحملوا حديث جابر رضي الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم، يَنْهَانَا أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ أَوْ نَسْتَدْبِرَهَا بِفُرُوجِنَا إِذَا أَهْرَقْنَا الْمَاءَ، قَالَ: «ثُمَّ رَأَيْتُهُ قَبْلَ مَوْتِهِ بِعَامٍ يَبُولُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ» (٢٩)، وحملوا ضدّ الحديث علي جواز الاستقبال إذا

هذا على التَّسْلِيمِ بِأَنَّ قَوْلَ ابْنِ عَمْرٍ : إِنَّمَا نَهَى عَنْ هَذَا بِالْفَضَاءِ صَحِيحٌ ، وَمَعَ تَضْعِيفِهِ يَكُونُ لَا حَاجَةَ إِلَيَّ هَذَا التَّوْجِيهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

الدَّلِيلُ الثَّلَاثُ :

مِنَ النَّظَرِ قَالُوا : إِنَّ التَّكْرِيمَ وَإِنْ كَانَ لَجِهَةً الْقِبْلَةَ فَإِنَّ التَّفْرِيقَ بَيْنَ الْبَنِيَانِ وَالصَّحْرَاءِ لَهُ حِظٌّ مِّنَ النَّظَرِ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْأَمَكَةَ الْمُعَدَّةَ لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ تَكُونُ مَأْوًى لِلشَّيَاطِينِ فَلَيْسَ صَالِحُهُ لَكُونِهَا قِبْلَةً ؛ وَلِأَنَّ الْحَدِيثَ يَقُولُ : إِذَا أَتَى أَحَدَكُمْ الْغَائِطُ فَلَا يَسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ .

وَحَقِيقَةُ الْغَائِطِ هُوَ الْمَكَانُ الْمَطْمُئِنُّ مِنَ الْأَرْضِ فِي الْفَضَاءِ ، هَذِهِ حَقِيقَتُهُ اللَّغَوِيَّةُ فَلَا يَدْخُلُ فِيهِ الْبَنِيَانُ أَصْلًا ، وَإِنْ كَانَ قَدْ صَارَ يُطْلَقُ عَلَى كُلِّ مَكَانٍ أَعَدَّ لِذَلِكَ مَجَازًا ، فَيَخْتَصُّ النَّهْيُ بِهِ ، إِذِ الْأَصْلُ فِي الْإِطْلَاقِ الْحَقِيقَةُ قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ : وَهَذَا الْجَوَابُ لِلْإِسْمَاعِيلِيِّ هُوَ أَقْوَاهُ .

وَقَالُوا أَيْضًا إِنَّ اسْتِقْبَالَ الْقِبْلَةِ إِنَّمَا يَتَحَقَّقُ فِي الْفَضَاءِ ، وَأَمَّا الْجِدَارُ وَالْأَبْنِيَّةُ ؛ فَإِنَّهَا إِذَا اسْتَقْبَلَتْ أَضْيَفَ إِلَيْهَا الْاسْتِقْبَالَ عَرَفًا .^(٣٦)

دَلِيلٌ مِّنْ قَالِ بِكَرَاهَةِ الْاسْتِقْبَالِ وَالْإِسْتِدْبَارِ :

قَالُوا : إِنَّ الرَّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا نَهَى عَنْ شَيْءٍ ، فَلِأَصْلِ فِيهِ التَّحْرِيمُ ، وَإِذَا خَالَفَ النَّهْيَ انْتَقَلَ مِنَ التَّحْرِيمِ إِلَى الْكَرَاهَةِ ، وَأَنَّ الرَّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَمَرَ بِشَيْءٍ اقْتَضَى الْوُجُوبَ ، فَإِذَا خَالَفَ ذَلِكَ الْأَمْرَ انْتَقَلَ إِلَى الْاسْتِحْبَابِ ، فَالرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ الْاسْتِقْبَالِ وَالْإِسْتِدْبَارِ مطلقًا ، ثُمَّ خَالَفَ ذَلِكَ فِي الْإِسْتِدْبَارِ كَمَا فِي حَدِيثِ ابْنِ عَمْرٍ ، وَخَالَفَ ذَلِكَ فِي الْاسْتِقْبَالِ كَمَا فِي حَدِيثِ جَابِرٍ ،

فَانْتَقَلَ النَّهْيُ مِنَ التَّحْرِيمِ إِلَى الْكَرَاهَةِ .
دَلِيلٌ مِّنْ قَالِ يَحْرُمُ الْاسْتِقْبَالُ مطلقًا وَيَحِلُّ الْإِسْتِدْبَارُ مطلقًا ،

أَمَّا الَّذِينَ قَالُوا بِتَحْرِيمِ الْاسْتِقْبَالِ فِي الصَّحْرَاءِ وَالْبَنِيَانِ ، وَجَوَازِ الْإِسْتِدْبَارِ فِيهَا فَاسْتَدْلَوْا بِتَحْرِيمِ الْاسْتِقْبَالِ بِحَدِيثِ أَبِي أَيُّوبَ وَسُلَيْمَانَ وَغَيْرِهِمَا ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ الْأَحَادِيثِ .

وَاسْتَدْلَوْا بِجَوَازِ الْإِسْتِدْبَارِ مطلقًا بِحَدِيثِ ابْنِ عَمْرٍ (ارْتَقَيْتُ فَوْقَ ظَهْرِ بَيْتِ حَفْصَةَ لِبَعْضِ حَاجَتِي .. الْحَدِيثُ) وَمَنْعَنَا الْاسْتِقْبَالَ مطلقًا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقَمْ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِهِ^(٣٧)

وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُ الْاسْتِقْبَالِ عَلَى الْإِسْتِدْبَارِ لِعَدَمِ مَسَاوَةِ الْفَرْعِ بِالْأَصْلِ ، لَكُونِ الْاسْتِقْبَالَ أَشَدَّ قُبْحًا مِّنَ الْإِسْتِدْبَارِ .

دَلِيلٌ مِّنْ قَالِ بِجَوَازِ الْإِسْتِدْبَارِ فِي الْبَنِيَانِ فَقَطْ :

تَمَسَّكَ هَذَا الْقَائِلُ بِظَاهِرِ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرٍ ، فَإِنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْتَدْبَرَ الْقِبْلَةَ فِي الْبَنِيَانِ ، فَيَخْصُّصُ النَّهْيَ عَنِ اسْتِدْبَارِ الْقِبْلَةِ ، وَيَبْقَى النَّهْيُ عَنِ الْاسْتِقْبَالِ مطلقًا بِلَا مَخْصَصٍ ، شَامِلًا لِلصَّحْرَاءِ وَالْبَنِيَانِ .

دَلِيلٌ مِّنْ قَالِ : يَحْرُمُ حَتَّى فِي الْقِبْلَةِ الْمَنْسُوخَةُ :

الدَّلِيلُ الْأَوَّلُ :

مَا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، عَنْ مَعْقِلِ الْأَسَدِيِّ ، وَقَدْ صَحَّبَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَتَيْنِ بِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ .^(٣٨)

وَقَدْ نَقَلَ الْخَطَّابِيُّ الْإِجْمَاعَ عَلَى عَدَمِ تَحْرِيمِ اسْتِقْبَالِ بَيْتِ الْمَقْدِسِ لِمَنْ لَا يَسْتَدْبِرُ فِي اسْتِقْبَالِهِ

الكعبة.

ويُجَوِّزُ في البنيان ونحوه فهو أيسر، وذلك لعدم مراعاة النَّاحِيَةِ الشَّرْعِيَّةِ عند بناء المراحيض في زماننا هذا إِلَّا مَنْ رَحِمَ اللَّهُ.

المبحث الثالث

الحكمة من النّهي عن استقبال القبلة واستدبارها أثناء التّخلي وذكر بعض آداب قضاء الحاجة

المطلب الأول: الحكمة من النّهي:

أما الحكمة من النّهي عن استقبال القبلة واستدبارها أثناء التّخلي: إنّما هو تعظيم وتكريم لجهة القبلة، وذلك إِنْ الْأَمْكَنَةُ المَعْدَةُ لقضاء الحاجة تكون مأوى للشياطين، فلا تكون صالحة لكونها قبلة، ولأنّ الحديث يقول: (إذا أتى أحدكم الفأط فلا يستقبل القبلة)، إذا العلة في النّهي هي تكريم القبلة وتعظيمها.

المطلب الثاني: بعض آداب قضاء الحاجة:

أما بعض آداب قضاء الحاجة فيمكن إجمالها في الآتي:-

١/ ألاّ يحمل ذكر الله (القرآن).

٢/ أنّ يلبس نعليه، ويستر رأسه، ويأخذ معه ما يستنجي به كالماء وغيره.

٣/ أنّ يقول قبل الدخول لمكان الخلاء: (المرحاض) (بسم الله اللهمّ إنّي أعوذ بك من الخبث والخبائث)، وهي ذكور الشياطين وإنائهم، وهذا ثابت لبعض حديث رواه الجماعة، ويقول عند خروجه: (غفرانك الحمد الله الذي أذهب عني الأذى وعافاني).

٤/ يدخل الخلاء برجله اليسرى، ويخرج برجله اليمنى.

وفي هذا الإجماع نظرٌ، فقد خالف فيه ابن سيرين وإبراهيم النّخعي، نقله عنهما الحافظ في الفتح. (٢٩)

وقد رواه ابن شيبه عن ابن سيرين قال: كانوا يكرهون أن يستقبلوا واحدة من القبلتين وقول التابعي كانوا يكرهون، يقصد به الصحابة رضوان الله عليهم، ولعلّ الصحابة كانوا يكرهون ذلك، لأنّ استقبالهم بيت المقدس يستلزم استدبار الكعبة فאלلة استدبار القبلة، لا استقبال بيت المقدس، فقد ثبت أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم استقبال بيت المقدس حال قضاء الحاجة كما في حديث ابن عمر وقد تقدّم.

دليل من قال التحريم خاص بأهل المدينة، ومن على سمنها:

وهذا القول هو أضعف الأقوال وقد أخذوه من عموم قوله صلى الله عليه وسلم: (ولكن شرّفوا أو غربّوا قاله أبو عوانة، صاحب المزني؛ وهذه ظاهرة بحتة ولا يوجد حكم يخص أهل المدينة دون غيرهم، والعلّة تكريم القبلة، وهم وغيرهم سواء في ذلك

القول الرّاجح في المسألة:

بعد استعراض الأقوال والأدلة ومناقشتها يظهر لي- والله اعلم- أنّ الرّاجح هو القول الأوّل: وهو الذي يحرم استقبال القبلة واستدبارها مطلقاً، وهذا الرأي ذهب إليه ابن تيمية في فتواه حيث قال: (يحرم استقبال القبلة واستدبارها عند التّخلي مطلقاً سواء أكان في الفضاء، أو البنيان). (١٠)

أما إذا أخذنا بما تعمّ به البلوى فإنّ القول الذي يحرم استقبال القبلة واستدبارها في الصحراء،

خاتمة :

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على نبيِّنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحابه، فإنِّي بعد أن أنهيت الكتابة عن هذا الموضوع أحببت أن أختتم البحث بإمامه سريعة لما بحثته، ويمكن تلخيص النتائج في الآتي:-

أولاً: إن مسألة استقبال القبلة واستدبارها عند التخلي فيها سبعة أقوال:

قولٌ يُحرِّم مطلقاً ، وقولٌ يُجوز ذلك مطلقاً ، وقولٌ يفصل: يُحرِّم استقبال القبلة واستدبارها في الصحراء ويُجوز في البنيان ، وقولٌ يكره استقبال القبلة واستدبارها ، وقولٌ يُحرِّم الاستقبال في الصحراء والبنيان ويحل الاستدبار فيها ، وقولٌ يُجوز الاستدبار في البنيان فقط ، وقولٌ : إنَّ التحريم مختصٌّ بأهل المدينة.

ثانياً: أقوى الأقوال هو القول الذي يُحرِّم مطلقاً ، وأوسطها من يُحرِّم استقبال القبلة أو استدبارها في الصحراء ، ويُجوز في البنيان ، وأضعفها هو القول الذي يقول: إنَّ التحريم مختصٌّ بأهل المدينة.

ثالثاً: بعد مناقشة الأقوال والأدلة، والموازنة بينها، ظهر لي قولان: أحدهما أقوى وهو القول الذي يُحرِّم استقبال القبلة واستدبارها مطلقاً ، وهو ما رجَّحه شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - في الفتاوى والقول الآخر أيسر وهو: الذي يُحرِّم استقبال القبلة واستدبارها في الصحراء ، ويُجوز في البنيان وهو وجهٌ للحنبلة.

٥/ يعتمد في حال جلوسه على رجله اليسرى ، لأنَّه أسهل لخروج الخارج ، ويوسَّع فيها بين رجله ، ولا يتكلَّم إلا لضرورة ، ولأنَّ يطيل المقام أكثر من قدر الحاجة ، لأنَّ ذلك يضرُّه بظهور الناسور وغيره ، إذا عطس حمد الله بقلبه ، ولا يرفع ثوبه حتَّى يدنو إلى الأرض لأنَّ ذلك استرله ، ويبول قاعداً ؛ لئلا يصيبه الرِّشاش ، ويكرِّه البول قائماً إلا لضرورة .

ويطلب مكاناً ليناً منخفضاً ليحترز فيه من إصابة النجاسة ، لا يبول في حجر (ثقب) لئلا يفاجأ بخروج شي من الهوام .

٦/ يباعد عن النَّاس ، ويستتر منهم ، ولا يبول في مهبِّ الرِّيح لئلا تعود النجاسة إليه ، ولا في ماء يستحم فيه ولا في المقابر احتراماً لها ، ولا في الطرقات ، ومواضع جلوس النَّاس ، وظلال الجدران والأشجار ، وشواطئ الأنهار .

٧/ يحرم البول في المسجد ، ولو في إناء تعظيماً للمسجد كما في حديث الأعرابي الذي بال في المسجد .

٨/ ألاَّ يستقبل القبلة ولا يستدبرها إلا إن كان في محلٍّ مخصوص ، ألاَّ ينظر إلى السَّماء ولا إلى فرجه ، ولا إلى ما يخرج منه ، ولا يعبث بيده ، ولا يلتفت يميناً ولا شمالاً ولا يستاك ، لأنَّ ذلك كله لا يليق بحاله .

٩/ أن يدلَّك يده بعد الاستنجاء بالأرض ، أو يغسلها بصابون ، ونحوه ليزول ما بها من آثار النجاسة ، ورائحتها الكريهة .

١٠/ أن ينضح فرجه وسراويله بالماء ليتخلَّص من آثار الوسواس .

مصادر ومراجع البحث

١. الأم ، لمحمد بن إدريس الشافعي، ط. بولاق، القاهرة، ١٣٢١هـ.
٢. الإنصاف في التنبية على المعاني والأسباب التي أوجبت الخلاف: لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي، ط. دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ، بتحقيق: د. محمد رضوان الداية.
٣. تصحيح الفروع، لعلاء الدين علي بن سليمان المرداوي، ط. مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ٢٠٠٣م، بتحقيق: محسن بن عبد الله التركي.
٤. التمهيد، لابن عبد البر، ط. دار بن قتيبة، دمشق، ١٩٨٤م.
٥. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر النمري القرطبي، ط. وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨هـ، بتحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري.
٦. حاشية بن عابدين، لابن عابدين، ط. بولاق، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٩٧٢م.
٧. روضة الطالبين، ومدة المفتين، للإمام النووي، ط. المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، عمان، الطبعة الثالثة، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
٨. شرح معاني الآثار، لأبي جعفر بن محمد بن سلامة الطحاوي، ط. عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، بتحقيق: محمد زهدي النجار، ومحمد سيد جاد الحق.
٩. صحيح بن حبان، ط. مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، بتحقيق: الشيخ
- شعيب الأرناؤوط.
١٠. صحيح البخاري، ط. دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ، بتحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر.
١١. صحيح البخاري مع الفتح، لابن حجر العسقلاني، ط. البابي الحلبي، القاهرة، ودار الريان للتراث، الطبعة الخامسة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
١٢. صحيح الترمذي، بشرح عارضة الأحوزي، لابن العربي، ط. دار الفكر للطباعة والنشر، ١٩٨٥م.
١٣. صحيح مسلم، ط. مصر، ١٩٧٨م.
١٤. عمدة القارئ شرح صحيح البخاري، لأبي محمد محمود بن أحمد بن موسى الفيتابي الحنفي بدر الدين العيني، ط. دار التراث، بيروت، (بدون).
١٥. الفتاوى الكبرى، لشيخ الإسلام ابن تيمية، ط. دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٨م - ١٩٨٧م.
١٦. المجموع شرح المهذب، للإمام النووي، ط. بولاق، القاهرة، ١٩٨٦م.
١٧. المحلى بالآثار، لأبي محمد أحمد بن سعيد بن حزم، ط. دار الفكر، بيروت، (بدون).
١٨. المدونة الكبرى، للإمام مالك، (نسخة سحنون)، ط. مطبعة السعادة، القاهرة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
١٩. مسند الإمام أحمد، ط. مطبعة الميمنة، دار المعارف، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
٢٠. المصنف في الأحاديث والآثار، ابن أبي شعبة، ط. مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى،

١٨. صحيح البخاري، ٨٨/١، باب: قبلة أهل المدينة والشام، والمشرق، حديث رقم (٣٩٤).
١٩. سورة الأنفال الآية (٣٢).
٢٠. صحيح مسلم، ٢٢٤/١، باب: الاستطابة، حديث رقم (٢٦٥).
٢١. صحيح مسلم، ٢٢٣/١، باب: الاستطابة، حديث رقم (٢٦٢).
٢٢. الموطأ، للإمام مالك بن أنس، ط. دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

(الهوامش)

١. سورة البقرة الآية (١٤٤)
 ٢. صحيح البخاري، باب: ما جاء في القبلة، ولم ير الإعادة، ٩٨/١، حديث رقم: (٤٠٣).
 ٣. المعجم الوجيز، ص (٤٩١).
 ٤. المرجع السابق ص (٣٦٠).
 ٥. المرجع السابق ص (٦٤).
 ٦. المرجع السابق ص (٢١٠).
 ٧. حاشية ابن عابدين (٣٤/١)، شرح معاني الآثار (٢٣٦/٤).
 ٨. عارضة الأحوزي (٢٧/١).
 ٩. تصحيح الفروع (١١/١).
 ١٠. المحلى (١٨٩/١ - ١٩٠).
 ١١. المنتقى شرح الموطأ (٣٣٦/١).
 ١٢. المدونة الكبرى (١٧٦/١) مواهب الجليل (٢٧٩/١).
 ١٣. الأم (١٧٦/١) المجموع (٩٢/١).
 ١٤. روضة الطالبين (٦٥/١).
 ١٥. صحيح البخاري، بشرح عمدة القارئ، ٤/١٢٩.
 ١٦. الإنصاف (١٠١/١).
 ١٧. المرجع السابق نفسه.
٢٣. البخاري مع الفتح، (١٤٤/١).
 ٢٤. سنن أبي داود، ٣/١، باب: كراهية استقبال القبلة ند قضاء الحاجة، حديث رقم (١١).

٣٥. في اسناده لين حيث أن الحسن بن ذكوان مختلف فيه ، ذكر اسحاق بن منصور عن يحيى بن معن أنه قال: الحسن بن ذكوان ضعيف الجرح والتعديل (١٣/٣) ، وقال أبو حاتم الرازي الحسن بن ذكوان ضعيف الحديث ليس بالقوي الجرح والتعديل (١٣/٣).

٣٦. البخاري مع الفتح. (١٤٤/١).

٣٧. إما لأنهم لم يطلعوا على حديث جابر أو لم يصحوه.

٣٨. المصنف (١٣٩/١) حديث رقم (١٦١٠، ١٦٠٣)، وإسناده ضعيف وفيه أبو زيد مولى بني ثعلبة لم يرو عنه إلا عمرو بن يحيى المازني ، ولم يوثقه أحد في التقريب مجهول ، والحديث رواه سليمان بن بلال ، واختلف عليه ، فرواه ابن أبي شيبه (١٣٩/١) ومن طريقة ابن ماجه (٣١٩) وابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (١٠٥٧) حدثنا خالد بن مخلد عن سلمان عن بلال ، عن عمرو بن يحيى المازني بلفظ نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يستقبل القبلتين بغائط أو بول ، ورواه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٢٣٣/٤) من طريق الحمانى حدثنا سلمان بن بلال بلفظ: أن نستقبل القبلة بغائط أو بول.

٣٩. البخاري مع الفتح. (١٤٤/١).

٤٠. الفتاوى الكبرى، لشيخ الإسلام ابن تيمية، ٣٠٠/٥، باب: آداب التخلي.